الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف – ميلة -

معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم الحقوق

محاضرات في مادة : اقتصاد سياسي

موجهة لطلبة: السنة أولى حقوق (السداسي الثاني) من طرف **الدكتورة: زعيتر سمية**

وحدة التعليم: استكشافية

المادة: اقتصاد سياسي

الرصيد: 2

المعامل: 1

محتوى المادة:

- **المحور الأول:** تعريف ومضمون الاقتصاد السياسي وعلاقته بالعلوم الاجتماعية الأخرى.
- **المحور الثاني:** تطور الفكر الإقتصادي.
- **المحور الثالث:** الأنظمة الاقتصادية وطرق الإنتاج فيها.

رابط منصة صب كل دروس السنة الأولى السداسي الثاني:

http://elearning.centre-univ-mila.dz/course/index.php?categoryid=314

السنة الجامعية 2023/2022

المحور الأول: تعريف ومضمون الاقتصاد السياسي وعلاقته بالعلوم الاجتماعية الأخرى

يعتبر الاقتصاد السياسي علم مرتبط بالسياسة الاقتصادية للدولة مباشرة وذلك من أجل تحقيق الموازنة بين حاجيات المجتمع من جهة، وقدرته على الإنتاج من جهة أخرى للوصول إلى محاولة ترشيد الإنفاق وذلك على ضوء تحليل العناصر الاقتصادية المتمثلة في الإنتاج والمبادلة والاستهلاك والتوزيع، وكل ذلك بالارتباط مع تحديد المعطيات الأخرى الخاصة بالمجتمع والتي تظهر من خلال الدراسة الديمغرافية المتغيرة في المجتمع، وكذا مدى مسايرة القوانين السائدة في الدولة لتنظيم العمليات الاقتصادية المختلفة.

من هذا المنطلق سنحاول استخراج تعريف ومضمون للإقتصاد السياسي من جهة مع تحديد علاقته بالعلوم الاجتماعية الأخرى خاصة علم القانون من جهة أخرى.

أولا: تعريف ومضمون الاقتصاد السياسي

1- تعريف الاقتصاد السياسي: يعود الأصل اللغوي لاصطلاح "اقتصاد سياسي" إلى أرسطو و تعني " علم قوانين الاقتصاد المنزلي " أو " علم مبادئ تدبير المنزل" أو " قوانين الذمة المالية المنزلية "، حيث يوجد الأصل اللغوي لاصطلاح الاقتصاد السياسي في الكلمات الإغريقية " politikos " و " nomos " و " oikos " و التي تعني على التوالي " منزل" و" قانون " و" اجتماعي".

أما اصطلاحا، فالاقتصاد السياسي هو علم اجتماعي يهتم بإدارة الموارد البشرية النادرة على أساس أنه يدرس الأشكال التي تتخذها التصرفات الإنسانية المرتبطة بالسلوك الاجتماعي عن طريق الإنفاق ودراسة الكيفية التي يجب على الأفراد إتباعها كي يقيموا التوازن بين الحاجات غير المحدودة وبين الموارد النادرة، كما يدرس الاقتصاد الأفعال التي ترمي إلى تذليل الفارق بين الرغبات غير المحدودة، والوسائل الاقتصادية المتاحة.

ومنه نستنتج بأن الندرة هي الخاصية المتعلقة بالمشكلة الاقتصادية، وذلك نظرا لتعدد حاجات الأفراد، ومحدودية الموارد فالعلاقة بين الندرة وتلبية الحاجات تكون نتيجة حتمية

ضمن عملية التحليل الاقتصادي من أجل استمرار الحياة، والتي تتنوع أساسا إلى ثلاث عناصر :

أ- الموارد الطبيعية: الثروة الزراعية.

ب- الثروة البشرية: الإبداع والنشاط.

ت- الموارد المصنعة: أي المادة الأولية بعد تحليلها.

ونظرا لأهمية هذه العناصر الثلاث المشار إليها يمكن استخراج عناصر التحليل الاقتصادي وهي الإنتاج، التبادل الاستهلاك وسنوضحها على النحو التالي النحو التالي:

01- **الانتاج:** هو خلق المنفعة من حيث لم يكن لها وجود من قبل، أو إضافة منفعة إلى منفعة أخرى سابقة، والتي تنتج عن النشاط البشري الذي يهدف إلى تحويل المواد الأولية " الطبيعية" حسب الإنسانية، مثل تحويل الموارد المائية إلى طاقة كهربائية أو تحويل المواد الزراعية إلى مادة استهلاكية بعد مرورها بعدة مراحل تحويلها.

02- التبادل: هو إعطاء شيء مقابل شيء آخر وهو حلقة وصل تجمع بين الإنتاج والاستهلاك وهي عملية تلبي بالضرورة عملية الإنتاج، فيكون هناك عدة منتوجات لأطراف متعددة، ولسلع مختلفة تشكل حلقات متسلسة ومنسجمة مع الحاجات المطلوبة للأفراد.

03- الاستهلاك: هو نشاط بشري يهدف إلى إشباع الحاجات البشرية، وذلك من خلال إتلاف المنتوجات بطريقتين:

أ- استهلاك إنتاجي: تسخر فيه قوة الإنتاج في عملية إنتاج وخلق ثروة جديدة، كأن يعمل عمال النفط لتحويله إلى مواد طاقوية، أو تحويل القطن إلى قماش.

ب- استهلاك خاص: ومفاده أن يستعمل أفراد المجتمع السلع والخدمات لإشباع رغباتهم بصورة مباشرة وهذا الاستهلاك لا يساهم في إنتاج جديد.

2- مضمون الاقتصاد السياسي:

من خلال ما سبق فإننا يمكن أن نحدد مضمون علم الاقتصاد السياسي فيما يلي:

- يهتم في المقام الأول بوصف طرق إدارة الموارد النادرة، فهو يلاحظ ويصنف المعلومات الناتجة عن التجارب الإنسانية.
- يهتم في المقام الثاني بتنظيم الوقائع على نحو يظهر الوحدة والدورية (التشابه الناتج عن التكرار) الذي يطبع التصرفات الإنسانية.
- يساهم في توجيه السياسة الاقتصادية، فهو يسعى إلى تحديد السياسة الاقتصادية المتكاملة التي تلائم تحقيق أهداف سياسية واجتماعية معينة ويبين مدى التناسق بين الأهداف وإمكانية تحقيقها من الناحية الاقتصادية والوسائل التي تستجيب لتحقيق هذه الأهداف وأفضل هذه الطرق.
- يقدم قواعد الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وصيغ تحقيق الرفاهية المادية في مواجهة أهداف معينة وفي إطار ظروف عملية محددة.

ثانيا: علاقة الاقتصاد السياسي ببعض العلوم الاجتماعية الأخرى

1- علاقة الاقتصاد السياسي بعلم الاجتماع: إذا كان علم الاجتماع يدرس سلوك الإنسان والعلاقة التي تربط الفرد بغيره من أفراد المجتمع فإن جوهر هذه العلاقة هو سلوك اقتصادي، وإذا كان موضوع التحليل الاقتصادي ينصب حول دراسة الإنتاج، التبادل الاستهلاك، فإن الدراسة الاجتماعية تهتم بمدى إقبال المجتمع على منتوج معين دون غيره، لأسباب تتعلق بالعادات والتقاليد، فيمكن للتحليل الاقتصادي الاستفادة من الدراسة الاجتماعية في تحديد الطلب على سلعة معينه، وهذا ما يوضح التكامل الموجود بين علم الاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع.

2- علاقة علم الاقتصاد السياسي بالديمغرافيا: الديمغرافيا علم يهتم بقضايا السكان وحركة السكان والهجرة وتوزيع السكان والإنجاب، والتخطيط العائلي، وتحديد النسل والمستوى المعيشي، وطبائعهم... الخ، وهذا ما ينعكس على طلبات وتحديد احتياجات السكان، حسب

المنطقة التي يقطن بها والنشاطات التي يقبل عليها وبالتالي فالدراسات الديمغرافية فعالة في تحديد النشاط الاقتصادي من ناحية الحاجات، الاستهلاك والتبادل...الخ

3- علاقة الاقتصاد السياسي بعلم السياسة: هناك من يرى بأن جوهر السياسة هو الاقتصاد، فالسلوك السياسي هو سلوك اقتصادي أيضا، ولا يمكن دراسة السياسة العامة للدولة بمعزل على طبيعة الاقتصاد السائد فيها، فيؤثر النظام السياسي على النظام الاقتصادي حيث نجد أن النظم الليبرالية يتجه فيها الاقتصاد إلى إضفاء الحرية في الإنتاج والتبادل والتوزيع والاستهلاك، وبالمقابل نرى أن العمليات الاقتصادية في النظم الشمولية لديها ثقافتها الاقتصادية التي تسمح للآلة الانتاجية بالتحرك، أي خضوع النشاط الاقتصادي إلى الضبط من طرف الدولة خاصة إذا كان الاقتصاد موجه.

4- علاقة الاقتصاد السياسي بالقانون: يعتبر القانون الوسيلة الفعلية لتجسيد السياسة العامة للدولة والآلة الضابطة للنشاط الاقتصادي، ونجد أن الدولة مهما كان النظام السياسي فيها ليبرالي أو اشتراكي... الخ، فهي المحدد الرئيسي للاقتصاد، بواسطة النظم القانونية السائدة فيها عن طريق القوانين والمراسيم التي تسنها لضبط وتنظيم ذلك، كتحفيز نشاط اقتصادي معين أو الحد منه عن طريق الترسانة القانونية الصادرة بشأنه، كما قد تساهم الدولة بطريقة مباشرة في النشاط الاقتصادي للزيادة من إنتاج سلعة معينة تلبية لحاجيات المجتمع وتماشيا مع متطلباته، كل ذلك بقوانين محددة، وهذا ما يؤكد التلازم والترابط بين الاقتصاد السياسي والقانون.

المحور الثاني: تطور الفكر الإقتصادي

الفكر الاقتصادي هو مجموعة من الدراسات التي تتابع الخطوات البشرية المستخدمة في البحث عن القوانين الاقتصادية واكتشافها، عن طريق دراسة أبحاث وآراء العلماء حول ظواهر الاقتصاد المادية، منذ العصر البدائي مرورا بالعصور الوسطى، ووصولا إلى كل من العصر الأوروبي والعصر الحديث، حيث شكلت كافة هذه العصور الأسس والدراسات التي أدت إلى تأسيس وظهور علم الاقتصاد، فلا يمكن فهم وإدراك علم الاقتصاد وطبيعته دون التعرف على التاريخ الخاص به، كما لم يكن تاريخ الفكر الاقتصادي مجالا فكريّا مُنتشرا

بين الكثير من الناس، فاعتمد لانتشاره على ظهور العديد من الكتب والمؤلفات العلمية الاقتصادية التي قدمت فوائدا للباحثين الاقتصاديين، ولكن افترضت مجموعة من هذه المؤلفات أن الفكر الاقتصادي يمتلك حياة خاصة به، لكن الحقيقة العامة تشير إلى أن كافة أفكار الاقتصاد مرتبطة مع الإنتاج المكاني والزماني لها، ولا يمكن اعتبارها تمتلك حياة خاصة بها ومُنفصلة عن الواقع، ومثلما يشهد العالم تطورا مستمرا فكذلك يتطور الفكر الاقتصادي مسايرة لذلك ليتمكن بذلك من المحافظة على أهميته، فاعتمد تطوره على تأثره بالأفكار الناتجة عن المدارس الاقتصادية، وهو ما سنحاول تلخيصه فيما يلي:

1- الفكر الاقتصادي البدائي: ولِد الفكر الاقتصادي البدائي بالتزامن مع ظهور الحضارات القديمة الأولى، مثل الهندية والإغريقية والرومانية والصينية وصولا إلى الحضارة العربية، حيث ظهر العديد من الفلاسفة والمُفكرين المُنتمين إلى هذه الحضارات، مثل أرسطو في الحضارة الإغريقية، وابن خلدون في الحضارة العربية، ويرى الكاتب شومبيتير أن باحثي وعُلماء الاقتصاد الذين ظهروا في الفترة الزمنية الواقعة بين القرن الرابع عشر والقرن السابع عشر للميلاد هم الذين ساهموا في تأسيس قواعد علم الاقتصاد، كما شكلت نظريات العالم والمُفكر العربي ابن خلدون نوعا من أنواع الريادة الاقتصادية؛ حيث لم تكن الكثير من نظرياته حول علم الاقتصاد معروفةً في أوروبا بشكل كبير، ومن ثمة حرصت كل من المدرستين الطبيعية والتجارية على إضافة عدة مفاهيم ومصطلحات اقتصادية جديدة ممّا أدى إلى ظهور الاقتصاد القومي والرأسمالي في أوروبا.

2- الفكر الاقتصاديّ الكلاسيكي: ساهم نشر العالم والمُفكر والفيلسوف الاقتصادي آدم سميث لكتابه "ثروة الأُمم" في تعزيز انطلاق علم الاقتصاد كواحد من العلوم، حيث حرص هذا الكتاب على تحديد العوامل الإنتاجية والمُتمثلة في رؤوس الأموال، والأيدي العاملة، والأراضي، وأشار إلى أن هذه العوامل الرئيسية تُعد أساس الثروة الخاصة بالأمم، كما يرى سميث أن نظام الاقتصاد المثالي هو المعروف باسم نظام السوق ذاتي التنظيم، لأنه يحرص على توفير كافة حاجات الأفراد بشكلٍ تلقائي، ووصف السوق بأنه يساهم في تشجيع الأفراد على العمل لتحقيق حاجاتهم، مما يؤدي إلى الوصول لأفضل منفعة للمُجتمع.

3- الفكر الاقتصادي الماركسي: يعود ظهور مرحلة الفكر الاقتصادي الماركسي إلى أفكار الفيلسوف والمُفكر ماركس، حيث اهتم بعدم وجود أي ملكية فردية للأملاك والعناصر الإنتاجية، عن طريق سعي طبقة العمال إلى الثورة على طبقة المالكين والمسيطرين على عوامل الإنتاج، وأُطلق على الدولة التي ستؤسس بالاعتماد على أفكار ماركس والثورة العُمالية اسم دولة البروليتاريا الديكتاتورية، حيث يهتم اقتصادها ومجتمعها بضرورة تحقيق العدل والمساواة بين الأفراد في الموارد الاقتصادية، وشجع ذلك على إنشاء الفكر الشيوعي، ومع مرور الوقت شهد الفكر الاقتصادي الماركسي والماركسية بشكل عام تراجعا ملحوظا في كافة جوانبها، حيث أصبح الفكر الماركسي منسيا نتيجة للجهل فيه والانقلابات التي حدثت في مطلع الستينات من القرن العشرين للميلاد، فقد شهدت الماركسية انقلابا كان من أهم نتائجه سقوط الاتحاد السوفيتي.

4- الفكر الاقتصادي الكينزي: اعتمد تأسيس الفكر الاقتصادي الكينزي على نظرية المُفكر وعالم الاقتصاد جون كينز، حيث اهتم بدراسة كل من قطاعي الاقتصاد العام والخاص، والمعروفان اقتصاديا باسم الاقتصاد المختلط، واختلفت أفكار كينز الاقتصادية عن أفكار اقتصاد السوق الحُر، حيث شجع على تدخل الدول بمجموعة من المجالات الاقتصادية، ويرى من خلال نظريته أن كافة الاتجاهات الخاصة بالاقتصاد الكُلي تساهم في تحديد السلوك الفردي ضمن الاقتصاد الجُزئي، ويتفق ذلك مع آراء مُفكري الاقتصاد الكلاسيكي حول تأثير الطلب على السلع، وتميزه بدور مُهم في حالات الركود الاقتصادي، إذ يعتقد أن الحكومات تعتمد على الطلب الكلي في محاربة الكساد والبطالة، انتشر اعتقاده أثناء مرحلة ظهور الكساد الكبير حيث أشار إلى عدم ميل الاقتصاد للتوظيف الكلي الطبيعي وفقا لمبدأ الاقتصاديين الكلاسيكيين والمعروف باسم اليد الخفية، كما أن النظرية الحديثة للتوظيف لم تتفق مع النظرية الكلاسيكية، فترى النظرية الحديثة أن الاقتصاد الرأسمالي لا يضمن توظيفا كليا وقد يسعى الاقتصاد الوطني إلى تحقيق التوازن في ناتجه بالتزامن مع وجود التضخم والبطالة، لذلك تُعد حالة التوظيف الكلية وفقا للفكر الاقتصادي الكينزي حالة غير دائمة.

المحور الثالث: الأنظمة الاقتصادية وطرق الإنتاج فيها.

تتضمن دراسة الأنظمة الاقتصادية كيفية ارتباط الهيئات والمؤسسات المختلفة مع بعضها البعض، وآلية تدفق المعلومات بينها والعلاقات الاجتماعية داخل النظام، بما في ذلك حقوق الملكية وهيكل الإدارة، حيث يركز تحليل الأنظمة الاقتصادية بشكل تقليدي على دراسة الاختلاف والمقارنة بين اقتصاد السوق واقتصاد التخطيط المركزي، وعلى التمييز بين الرأسمالية والاشتراكية، وفيما يلي سنميز بين أربعة أنواع من الأنظمة الاقتصادية وهي:

- النظام الإقتصادي الرأسمالي (النظام الاقتصادي الليبرالي، نظام اقتصاد السوق، النظام الإقتصادي الغير موجه النظام أو النظام الإقتصادي الحر)، النظام الإقتصادي الإشتراكي (النظام الإقتصادي الماركسي، النظام الاقتصادي الموجه)، النظام الإقتصادي المختلط، وأخيرا النظام الإقتصادي الإسلامي.

1- النظام الإقتصادي الرأسمالي:

1- تعريف النظام الإقتصادي الرأسمالي:

يعرف النظام الاقتصادي الرأسمالي، بأنه نظام اقتصادي يتميز بنمط من الإنتاج، يرتكز على تقسيم المجتمع الى طبقتين أساسيتين، طبقة مالكي وسائل الإنتاج، سواء كانت مكونة من أفراد أو مؤسسات وطبقة العمال المفروض عليها بيع قوة عملها لأنها لا تملك وسائل الإنتاج، أهم رواد هذا الفكر هو الاقتصادي البريطاني آدم سميث.

2- مبادئ النظام الإقتصادي الرأسمالي:

للنظام الاقتصادي الرأسمالي جملة من المبادئ أهمها:

أ- الملكية الفردية أو الخاصة لوسائل الإنتاج: يعترف القانون في الدول الرأسمالية بحق الفرد في تملك الأموال ملكية خاصة، سواء كانت هذه الأموال سلع إستهلاكية أو سلع إنتاجية، وحق الملكية على الأموال يشمل مجموعة من الحقوق الفرعية تتمثل في حق الإستعمال والإستغلال، لكن يغيب الإعتراف بحق الملكية بإن تصبح كل الأموال الموجودة في المجتمع مملوكة للأفراد ملكية خاصة، فالدولة الرأسمالية تتملك جزء من الثروة القومية مثل (المباني الحكومية، أراضي الدولة ، المناجم، الغابات، الجسور،الطرق ..الخ).

ب- مبدأ عدم تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي: هذا المبدأ بسيط، إذ كلما تمتع نشاط الأفراد بالحرية كلما كان العمل الحر للأسواق يتميز بالفاعلية، التي تحقق المنفعة للجميع، وعليه في ظل النظام الاقتصادي الرأسمالي يجب أن تترك الأسواق تقوم بدورها الطبيعي، ولهذا فعلى الدولة ألا تتدخل في النشاط الاقتصادي الا في اضيق نطاق مثل: خدمات التعليم، الشرطة، القضاء، الدفاع عن السيادة الوطنية... الخ.

ت- مبدأ المنافسة الحرة: المنافسة من أهم خصائص النظام الرأسمالي، حيث تعتبر من العوامل التي تعمل على زيادة الكفاءة الإقتصادية والإنتاجية، فتضمن هذه المنافسة تخفيض التكلفة الى أقل حد ممكن وحالة المنافسة الكاملة تحقق أعلى فاعلية للأسواق، وهذا يؤدي بدوره الى تحقيق الرفاه الإقتصادي.

ث- مبدأ حافز الربح لمالكي وسائل الإنتاج الرأسمالي: فمالك وسائل الإنتاج هو الذي يقوم بجمع عوامل الإنتاج وإستغلالها في إطار مشروعه الرأسمالي، وهو بذلك يمثل الشخص الأساسي والهام في العمليات المكونة للنشاط الإقتصادي الرأسمالي، فيعد حافز الربح الدافع الأساسي للنشاط الذي يقوم به وهو المحرك الرئيسي لأي قرار يتخذه المنتجون، لذلك نجد أصحاب عناصر الإنتاج يسعون نحو الإستغلال الأمثل للموارد من أجل تحقيق أقصى ربح.

ج- مبدأ سيادة المستهلك: لما كان المنتج يسعى الى تحقيق أقصى ربح، فإن رغبات المستهلكين هي التي تحدد مجالات الإنتاج التي فيها ربح أكبر، ولذلك حين تزداد رغبات المستهلكين في منتج يزداد طلبهم عليها وبالتالي يتجه المنتجون الى إنتاج هذا المنتج ليربحوا أكثر، فرغبات المستهلكين هي التي تقرر ما يجب إنتاجه وعليه فإن مبدأ سيادة المستهلك هو ببساطة : (إنتاج سلعة معينة تتحدد درجة رغبة المستهلك فيها).

ح- مبدأ جهاز الثمن كالية للتأثير في النشاط الاقتصادي: توجد رغبات للمستهلكين في سلع معينة، هذه الرغبات تسمى بقوى الطلب وتوجد رغبات للمنتجين في عرض منتجاتهم وبيعها لتحقيق أقصى ربح ممكن تسمى بقوى العرض، فنتيجة للتفاعل بين قوى الطلب وقوى العرض تتحدد الأسعار وتتحدد كمية كل منتج في السوق.

3- مزايا النظام الإقتصادي الرأسمالي:

للنظام الإقتصادي الرأسمالي عدة مزايا نذكر أهمها في النقاط التالية:

- تطوير العملية الإنتاجية وحدوث طفرة في الإنتاج.
- تحسين مستوى المعيشة نسبيا.
- كفاءة استغلال الموارد الإقتصادية.

4 - عيوب النظام الاقتصادي الرأسمالي

بالرغم من مزايا النظام الاقتصادي الرأسمالي، إلا أن هناك جملة من العيوب نذكر أهمها:

- إستفحال ظاهرة الإحتكار والمقصود به انفراد مشروع من المشروعات بعمل إنتاج معين يقوم به، بحيث لا يستطيع مشروع آخر منافسته فيه، ويترتب على ذلك أن المحتكر يستطيع السيطرة على السوق من حيث تحديد الأسعار والكميات ويتعطل جراء ذلك جهاز الثمن ويفقد فاعليته في توزيع وتخصيص الموارد بشكل يحقق الكفاءة، فمن مساوئ الإحتكار أن المحتكر يلجأ الى تحديد حجم الإنتاج وحرمان السوق من السلعة لرفع أسعارها وتحقيق أرباحه الإحتكارية.

- سوء توزيع الدخل والثروة: وذلك نتيجة لتركز عناصر الإنتاج عند فئة معينة من المجتمع هم مالكي وسائل الإنتاج، أما غالبية المجتمع والذين يمثلون الطبقة العاملة، لا يتحصلون سوى على أجور محدودة توجه للإستهلاك وجزء قليل منها للإدخار في حين أن أصحاب ومالكي عوامل الإنتاج يتحصلون على أرباح كثيرة متتالية، الأمر الذي يخلق فجوة بين طبقات المجتمع تؤدي الى سوء توزيع الثروة والمدخول.

- إنتشار البطالة وتكرر الأزمات والتقلبات الإقتصادية: لقد ساد الإعتقاد أن جهاز الثمن في إطار من الحرية الإقتصادية كفيل بتحقيق الاستخدام الأمثل والكامل للموارد، إلا أن السير الطبيعي للنظام الرأسمالي أدى الى ظهور بطالة شديدة، وذلك عندما يرغب مالكي وسائل الإنتاج في التقليل من كمية سلعة ما بهدف زيادة سعرها، فسوف يستغنون ببساطة عن طاقات من عوامل الإنتاج وبالتالي تسريح جزء من العمال.

- الحرية الوهمية: بما ان عناصر الإنتاج ترتكز عند طبقة معينة من المجتمع (مالكي عناصر الإنتاج)، فإن غالبية المجتمع التي تمثل العمال لا يستطيعون القيام بمشروعاتهم الخاصة لعدم إمتلاكهم لهذه الوسائل وكذا إحتكار طبقة مالكي عوامل الإنتاج لها.

5- مواجهة المشكلة الإقتصادية في ظل النظام الإقتصادي الرأسمالي: إن جهاز الثمن في النظام الإقتصادي الرأسمالي هو الذي يتكفل بتنظيم النشاط الإقتصادي وبتوجيه الأفراد نحو فرص الربح الموجودة، فهو أداة فعالة لإيجاد التوازن بين الإنتاج والإستهلاك، فارتفاع الأثمان يؤدي الى زيادة أرباح أصحاب رؤوس الأموال (مالكي وسائل الإنتاج، الأمر الذي يدفعه الى التوسع في العملية الإنتاجية، فتزداد الكمية المعروضة من السلع والخدمات ما ينتج عنه إنخفاض أثمانها، كما أن الأثمان هي التي تحدد كيفية توزيع عوامل الإنتاج على القطاعات الإنتاجية تبعا لرغبات المستهلكين، فازدياد الطلب على السلع يؤدي الى ارتفاع أسعارها والعكس يؤدي الى انخفاض ارباح منتجيها وإنكماش إنتاجها او توقيفها وبناءا عليه فإنه في ظل النظام الإقتصادي الرأسمالي يعتبر جهاز الثمن الذي يعبر عن تلك الحركات التلقائية والطبيعية للأثمان الناتجة عن التفاعل لقوى العرض والطلب في السوق، كفيل لمواجهة المشكلة الإقتصادية وتوجيه النشاط الإقتصادي.

2- النظام الاقتصادي الإشتراكي

1- تعريف النظام الإقتصادي الإشتراكي

الإشتراكية إصطلاح واسع المعنى ينطوي تحت عدة مذاهب ومدارس مختلفة والقاسم المشترك بينها رغم تبان إتجاهاتها ونزعاتها هو مناهضتها للمذهب الفردي الحر الذي كرسته الرأسمالية، وتجمع على إحلال النظرية الجماعية محل النظرية الفردية وضرورة تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي مع تباين وجهات النظر حول حدود هذا التدخل بين مؤيد لمجرد التدخل لتحسين أوضاع الطبقة العمالية وبين مناصر لفكرة الغاء الملكية الفردية تماما بكل صورها وإحلال الدولة محل الفرد وحافز المصلحة العامة محل حافز الربح، من أهم رواد هذا الفكر هو الاقتصادي الألماني كارل ماركس.

2- مبادئ النظام الإقتصادي الإشتراكي

يقوم الفكر الإشتراكي أساسا على قدرة تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي لتحقيق ما قد يعجز الأفراد على القيام به وللحد من الأثار المترتبة عن تركز عوامل الإنتاج والثروة في أيدي طبقة قليلة من الأفراد، حيث أن أهم مبادئ النظام الإقتصادي الاشتراكي هي:

أ- مبدأ الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج: يقوم النظام الإقتصادي الإشتراكي على مبدأ الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج عكس النظام الإقتصادي الرأسمالي، فالملكية الفردية في النظام الإشتراكي تكاد تنحصر في أشياء بسيطة كالسلع الإستهلاكية، والفرد لا يحق له إمتلاك وسائل الإنتاج والموارد الإقتصادية التي تترتب عليها عمليات إنتاجية فملكية وسائل الإنتاج تكون لجميع الأفراد معا تديرها الحكومة ليتسنى لها تحديد السلع الواجب إنتاجها وتوزيعها بين الأفراد، وتأخذ الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج إحدى الصورتين: إما ملكية الدولة وهي الأكثر شيوعا في التطبيقات الإشتراكية، أو الجمعيات التعاونية التي تنشأ لمالكي الأراضي الزراعية أو الصناعات الصغيرة حيث يؤدي إلغاء الملكية الفردية الى تقليص وتقريب الفوارق بين الطبقات وبالتالي إختفاء طبقة الرأسمالية وفي هذا النظام يتقاضى الفرد أجره نظير ما يقدمه من الجهد ويصبح الجهد المبذول في الإنتاج هو أساس التفرقة في المستوى المعيشي بين الأفراد.

ب- مبدأ إشباع الحاجات الجماعية: وهي الهدف الرئيسي من العملية الإنتاجية وإلغاء حافز الربح بما أن النظام الإقتصادي الإشتراكي يسعى الى إزالة الفوارق الطبقية التي سادت في المجتمع الرأسمالي، وذلك عبر إلغاء حافز الربح، فلا يصبح الهدف من النشاط الإقتصادي هو تحقيق الربح لأن الربح عند أصحاب الفكر الإشتراكي يعتبر وسيلة من وسائل الإستغلال، وهو ما يؤدي الى سوء التوزيع في الدخل والثروة وبالتالي يحل محل الربح كحافز إقتصادي ما يسمى بالشعور القومي والوطنية والإحساس بالمسؤولية والمشاركة في إشباع حاجات المجتمع، ونتيجة لعدم وجود الربح في النظام الإشتراكي تقوم الدولة بتغطية أغلب الحاجات مثل (التعليم، الصحة)، وكلها مجانية.

ت- مبدأ التخطيط المركزي للإقتصاد القومي: إن توفير المبادئ السابقة نظريا وعمليا في المجتمع الإشتراكي يمنح الدولة حق تملك وسائل الإنتاج وتحديد أولويات العملية الإنتاجية لتحقيق الهدف المعلن، (إشباع الحاجات الجماعية) لأغلبية أفراد المجتمع، فهذه المعطيات تضع على عاتق الدولة تنظيم العمليات الإقتصادية المختلفة الخاصة بالإنتاج والتوزيع من خلال التخطيط المركزي والذي يتمثل في وضع خطط قومية مركزية شاملة تحدد أهداف الإستهلاك والإنتاج وتحدد توزيع الموارد الإنتاجية وكذا تحديد القطاعات التي تتولى الإنتاج، كما تضبط كيفية التوزيع بما يضمن تحقيق الإشباع الفعلي للحاجات وعليه فإن جهاز التخطيط المركزي يعبر عن خطة ملزمة لكل الهيئات والقطاعات بما يضمن الرشادة الإقتصادية في المجتمع.

3- مزايا النظام الإقتصادي الإشتراكي:

يؤكد الواقع أن للنظام الإقتصادي الإشتراكي عدة مزايا أهمها:

- التوزيع المتكافئ للسلطة بين الأفراد.
- التوزيع المتكافئ للدخل.
- الإختفاء النسبي للأزمات الإقتصادية الدورية في ظل الإقتصاد الموجه.
- غياب ظاهرة الاحتكار في الأسواق وما يرتبط بها من أثار سلبية.

4 - عيوب النظام الإقتصادي الإشتراكي:

- ضعف الحوافز الفردية الخاصة بإنجاز الأعمال.
- قلة الإنتاجية (إنخفاض إنتاجية العمال).
- قلة الكفاءة الإنتاجية والإقتصادية في تخصيص الموارد.
- قتل روح المبادرة والإبداع والابتكار.

5- مواجهة المشكلة الإقتصادية في النظام الإقتصادي الإشتراكي:

إن جهاز التخطيط المركزي في النظام الإقتصادي الإشتراكي يتكفل بتنظيم الحياة الإقتصادية وبتوزيع الموارد على القطاعات المختلفة طبقا لخطة عامة تضعها السلطات المركزية وتلتزم كافة الوحدات الإنتاجية بتنفيذها، تتكون السلطة المركزية من مجموعة معينة وإقتراح ماتراه مناسبا في شأنها فجهاز التخطيط المركزي يضع الخطة التي تحدد معدلات الإنتاج كما ونوعا، وما يلزم لتحقيق هذا الإنتاج من عوامل الإنتاج، ولا تستهدف خطة الإنتاج تحقيق الربح وإنما تحقيق المصلحة العامة.

3- النظام الاقتصادي المختلط

1- تعريف النظام الإقتصادي المختلط

هو ذلك النظام الإقتصادي الذي يجمع بين سمات عدة أنظمة إقتصادية، ولم تحدد في إطاره سمات محددة تجعل منه نظاما إقتصاديا معينا بصفاته الأصلية سواء في جوانبه النظرية، أو التطبيقية.

2 - مبادئ النظام الاقتصادي المختلط

إن النظام الإقتصادي المختلط هو النظام الذي تحقق واقعيا في أغلب الانظمة الإقتصادية المتبعة في كل دول العالم ،بشقيه باعتباره النظام الذي يجمع بين سمات الانظمة المختلفة ولعل أهم مبادئه مايلي:

أ- مبدا أهمية وجود الملكية العامة للدولة والمشروعات العامة، وكذلك وجود الملكية الخاصة والمشروعات الخاصة في عمل الإقتصاد واداء نشاطه.

ب- مبدا وجود قدر من التخطيط أو التوجيه الحكومي للنشاطات الإقتصادية بمقدار معين، مع الإعتماد وبحدود معينة على السوق والحرية في القيام بالنشاطات الإقتصادية.

ت- تحقيق المصلحة الخاصة التي تسعى المشروعات الخاصة نحو الوصول اليها، ولكن تحت مراقبة الدولة وذلك بتنظيم وفقسن القوانين اللازمة لها.

ث- المحافظة على حقوق العمال وتوفير العمل وذلك بتدخل الدولة في تحسين الظروف العملية (تسقيف الحد الأدنى للأجور، التقليل من ساعات العمل، الحد من إستغلال العامل، توفير التأمين والضمان الإجتماعي).

ج- قيام النظام الإقتصادي المختلط من خلال الدولة وبتوفير الحرية للمستهلك، بحيث يتم الإنتاج طبقا لرغباته وتفضيلاته وتوفير الإعانات للمستهلكين غير القادرين على تلبية حاجياتهم الاساسية، كما يحافظ النظام على حقوق المنتج المتمثلة في (حقوق الملكية، توفير قوانين العمل، آلية السوق جهاز الأسعار وحرية التعاقد).

3- مواجهة المشكلة الإقتصادية في النظام الإقتصادي المختلط: على اعتبار أن النظام الإقتصادي المختلط في مبادئه يجمع بين النظامين الرأسمالي والإشتراكي، فإن نظرته تجاه حل المشكلة الإقتصادية تكمن في الجمع بين جهاز التخطيط المركزي على أساس تدخل الدولة لإيجاد حالة من التوازن بين الإنتاج والإستهلاك، وبين تبني جهاز الثمن وترك آليات السوق تأخذ مجراها لحل المشاكل الإقتصادية.

4-النظام الاقتصادي الإسلامي

1 - تعريف النظام الإقتصادي الإسلامي:

إن النظام الإقتصادي الإسلامي هو مجموعة الأصول العامة المستخرجة من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة والتي تلائم البيئة المحيطة بنا والعصر الذي نعيشه باعتبار ان الإسلام دين صالح لكل زمان ومكان.

2 مبادئ النظام الإقتصادي الإسلامي

يرتكز النظام الإقتصادي الإسلامي على مجموعة من المبادئ تجعل منه نظام متميز عن غيره في طبيعته ووسائله وأهدافه، ولعل أهم مبادئ هذا النظام نذكر:

أ- مبدا العقيدة: إن النظام الإقتصادي الإسلامي نابع من العقيدة الإسلامية، التي تجعل من الإيمان بالله وتقواه عامل من عوامل الإنتاج، ويندرج ضمن هذا المبدأ مجموعة من الأسس العقائدية المتمثلة في:

- الإستخلاف: فالانسان بوجه عام مستخلف من الله في هذه الأرض لعمارتها واستثمار خيراتها،

- التسخير: وذلك أن الأرض وما فيها مسخرة للانسان ليتمكن من تحقيق الانتفاع فتسخير الأرض واستخلافها يقتضيان انتفاع الانسان بما يوجد.

- الوسائلية: فالنشاط الاقتصادي انتاجا واستهلاكا واستثمارا كلها غايات لعبادة الله والحفاظ على الدين.

- العمومية: فاستخلاف الأرض والانتفاع بمواردها لا يختص الله بها فريقا من الناس دون غيره، بل تخص كل من وجد على وجه الأرض.

- المكانة: ذلك أن ما يقتنيه الانسان نتيجة لكسبه من المال لا يعطي لصاحبه امتيازا خاصا، كما لا يلحق به فقدان المال أو الفقر عضاضة.

- المسؤولية : حيث يتحمل كل انسان نتيجة عمله ونشاطه، وهو المسؤول عنه مسؤولية دنيوية ومسؤولية أخروية.

ب- مبدأ الأخلاق: لا تنفصل النظرية الاقتصادية الإسلامية عن الجانب الاخلاقي سواء من حيث الوسائل والنظريات أو من حيث المقاصد والأهداف ولهذا فإن تدعيم المبادئ الاخلاقية يعتبر من اهم المقاصد الشرعية المعترف بها.

ت- مبدا الثواب والعقاب: يستهدف المسلم من أعماله الإقتصادية نيل اكبر قدر ممكن من الثواب في الآخرة والذي يتحقق عن طريق السير على منهج الله تعالى وطبقا لشريعته.

ث- مبدا الحلال والحرام: حيث تدخل قاعدة الحلال والحرام في المنع والإباحة وفي توجيه النشاط الإقتصادي لأن قاعدة الحلال والحرام تضع في اعتبارها مصلحة المجتمع الإسلامي فوق كل إعتبار.

3- مواجهة المشكلة الإقتصادية في النظام الإقتصادي الإسلامي:

إن المشكلة التي جاء الإقتصاد الغربي لعلاجها تتلخص في مشكلة الندرة والتي يقصدون بها ان الموارد المتاحة أقل من الحاجات المطلوبة، ولكن الاقتصاد الإسلامي باعتباره جزءا من

نظرة الإسلام الشاملة فلا يعترف بهذه المشكلة كما يقررها الفكر الغربي، وإنما تنبع المشكلة الاقتصادية في نظر الإسلام ليس من ندرة الموارد ولكن من سوء توزيعها، فالله تعالى قد خلق الأرض وقدر فيها أقواتها وهي كافية لكل من دب عليها طيلة حياته، وبعبارة أخرى فإن المشكلة الاقتصادية تنشأ حين يتخلى الناس عن السير في هذه الأرزاق وفق ما أمرهم به الرزاق، فحينئذ ينشأ الاختلال ولا تبدأ حلول المشكلات ألا بالعودة لمنهج الإسلام القويم، قال الله عز وجل في كتابه الحكيم: **"إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنتُمْ ۖ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ ۚ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا ۚ فَأُولَٰئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ ۖ وَسَاءَتْ مَصِيرًا" الآية (97) من سورة النساء.**